

الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني:

ما يجري في الإقليم عملية استخفاف بالإنسان وتجويع لمواطني كوردستان



متابعة وإعداد: المحرر السياسي

✍️ أعرب الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني عن امتعاضه وأسفه لما آلت إليه الأوضاع السياسية والمعيشية من جمود وترددٍ بهاء الدين) جاء خلال رسالة تهنئة وجهها موقف الأستاذ (صلاح الدين محمد في حال استمرارها. في إقليم كوردستان، محدراً من عواقب كارثية

وأضاف في رسالته: "الشعب بكافة شرائحه وفئاته وقطاعته، مكسور القلب، تطله الحسرة، خالي الجيب، يقضي ساعات حياته اليومية بلا أمل، والله يعلم متى يمتلى وعاء صبره وتحمله".

وزاد بالقول: "باختصار هنا في الإقليم عملية استخفاف بالإنسان، وتجويع لمواطني كوردستان، وعلى مرأى من العالم، معارضاً كان أو صديقاً، مؤكداً: "المسؤولون لا يلقون بالاً لهذه اللوحة المأساوية، وهم منشغلون بالتناحر والترصد لبعض".

وتبّه الأمين العام في رسالته السلطة القائمة من مغبة الاستمرار في هذه السياسة، قائلاً: نحن في الاتحاد الإسلامي الكوردستاني نتابع هذه الحالة، بمنتهى الامتعاض والأسف، ونبّه مسؤولي الإقليم، والمتنفذين في الحكومة، إلى أن هذا الشعب الأصيل والمناضل والمخلص لا يستحق أن ينال هذه العقوبة، أو أن يتعرض لهذه الحرب النفسية!! هل يجازى على جهوده ونضاله بهذه الشاكلة؟ ليس مشروعاً، رغم امتلاك كوردستاننا لثروات بشرية وطبيعية، أن يحصل هذا التراجع الاقتصادي والانهييار المالي".

وكشف الأمين العام عن إبلاغ الحكومة رسمياً بموقف (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني)، مناشداً إياها بإخلاص إلى

إلى الأمتين الكوردية والإسلامية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، الذي وافق يوم الإثنين ٢٠١٦/٩/١٢.

وقال في معرض رسالته: "في الوقت الذي نستقبل فيه العيد، يشهد الإقليم جهوداً سياسياً، فالحكومة مشلولة والبرلمان معطل، والمواطنون مهّدون في أرزاقهم وأقواتهم"، مضيفاً: "وأطفالنا محرومون من فرحة العيد، وشباب الوطن عاطلون ومهمشون وفاقدون لأيّ بارقة أمل، وهم بانتظار الفرصة السانحة للهرب والهجرة، وحرائر بلدنا في حسرة، وأعينهن تفيض دموعاً، والموظفون والعمال والمعلمون، جميعهم، ينتظرون (نصف الراتب) مرة كل شهرين!!...".

مردفاً بالقول: "البيشمركة في جبهات مواجهة (داعش)، بانتظار انتهاء الحرب، وهناك مخاوف من اندلاع حرب أخرى، وعلى هذه الحالة يتلبسهم هم، وهم يترقبون وصول روايتهم لإسعاف احتياجات أطفالهم". وتابع الأمين العام قائلاً: "الأحزاب، والسياسيون، ومنظمات المجتمع المدني، والنخبة السياسية، والمثقفة، بعضهم يراقب الوضع السياسي ويحلله، والبعض الآخر يرفع الشعارات ويطلق الكلمات الرنانة"... وفوق هذا كلّه، السلطة، وموالها، غير مباليين ولا آبهين لهذه المأساة، بل تراهم منشغلين برحلاتهم وسفراتهم السياسية".



ويعاني الإقليم وضعاً مالياً صعباً، إضافة إلى أن الوضع السياسي المتأزم بات يخلق نوعاً من التشطّي والإرباك على المستويين الشعبي والنخبوي □

تدارك الوضع، عبر تلبية مطالب وحقوق المواطنين، الذين وصل الاستخفاف بهم مستوى خطيراً جداً، له عواقب كارثية. موضّحاً في هذا السياق بالقول: "ربما ينجم عنه انفجار جماهيري، وحينها ستتضيع جميع المكتسبات، ولن تنفع المناصب ولا الأموال"، مطالباً باتخاذ قرار سياسي وإداري يبعث الأمل في النفوس.

وكان الأمين العام الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين) قد أبدى استعدادده للوساطة بين فرقاء العملية السياسية بغية رأب الصدع وإعادة الأمور إلى مجاريها، لكن حجم الخلافات السياسية حال دون تحقيق ذلك.

انسداد الأفق السياسي الكوردستاني



تقرير: المحرر السياسي

الكوردستاني، والاتحاد الوطني، وحركة التغيير، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية). وهذه المؤشرات تتأتى من بيانات - مواقف - صادرة من (المجلس التنفيذي للاتحاد الإسلامي)، وبيانات لقيادات في (الجماعة الإسلامية)، حثا فيها الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكوردستاني) و(الاتحاد الوطني) على الإسراع في التخفيف من آثار الأزمة المالية، وأقلها التقييد بمواعيد صرف رواتب الموظفين - المخفضة إلى النصف وأكثر - في مواعيدها المقررة. وقد ردت رئاسة الوزراء بالدعوة إلى اجتماع موسع زعمت أنه سيكون مكاشفة وإصلاحاً للأوضاع المتردية، وفي المقابل ردت الأحزاب

بإقليم كوردستان بحالة من انسداد الأفق السياسي التام، نتيجة غياب الحلول لأزمات السلطة والإدارة، وأخطرها الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة، والتي انعكست على الواقع المعيشي لغالبية الفئات المجتمعية، يتصدرهم موظفو الجهاز الإداري في مختلف القطاعات.. هذا الاضمحلال لمصادر الموارد المالية تتحمله الحكومة (الحزبان الرئيسيان القابضان على السلطة)، وهي تواجه باستمرار انتقادات لاذعة وأحياناً تهديدات باعتصامات مفتوحة، وأبعد من ذلك عصيان مدني. والمؤشرات توحى بانفراط عقد الائتلاف الحاكم نهائياً - ائتلاف من خمسة أحزاب - (الديمقراطي



عراقياً ودولياً، للحصول على دعم مالي لتجاوز النازلة الاقتصادية الداخلية، إلا أن النتائج تأتي غير فاعلة، فالزيارة الأخيرة لوفد حكومي رفيع إلى بغداد أفضت فقط إلى اتفاق لتقاسم واردات النفط المستخرج من بعض حقول كركوك، والمصدر عبر خط أنابيب إقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي.

ويبدو أن الحكومة الحالية تواجه إفلاساً مالياً حقيقياً، خاصة مع تزايد السديون المتراكمة عليها، والبالغة أكثر من ٣٠ مليار دولار وفقاً لتقارير اقتصادية غير رسمية.

ويشكل الصعيد العسكري والميداني - الحرب ضد داعش - عاملاً إضافياً ضاعطاً

الثلاثة برفض حضور الاجتماع، وقالت إنه بمثابة خطوة أخرى للهروب للأمام والتملص من المسؤوليات تجاه مواطني الإقليم. وتعجز الحكومة عن الإيفاء بتعهداتها وتراجع خطوات عن التزاماتها المالية بشكل يهز مصداقيتها، حتى باتت الفئات الوظيفية لا تثق إطلاقاً بأي خطوة تقدم عليها، ويكفهر الوضع بغياب الشفافية في مسألة الواردات النفطية، فالسلطة تتكتم على هذه القضية وتحيطها بسرية تامة رغم تسريبات لوثائق يكشف عنها بين الحين والآخر برلمانيون تُظهر وقوع فساد في قطاع النفط الكوردستاني.

ورغم تحركات رئاسة الوزراء ورئاسة الإقليم على مسارين دبلوماسيين متوازيين،



وما برح الحزبان المذكوران يتقاسمان مناطق النفوذ السياسي والإداري في ما يعرف بـ (المنطقة الخضراء) و(المنطقة الصفراء)، وكذلك دخول كل طرف في تحالفات إقليمية وتفاهات على المستوى العراقي بمعزل عن بعضهما، والمسألة باتت مثار جدل واستهجان الشارع الكوردي، إذ إن ذلك يولد نوعاً من الازدواجية في القرار السياسي والتصادم في الكثير من الخطات الإدارية، فتزدي الحالة الاقتصادية وجهود العملية السياسية تمثلاً (كرة الثلج) التي باتت تكبر شيئاً فشيئاً منذرة باكتساح ما بطريقها، وهذا ما لا يرحوه ولا يتمناه الجميع، سلطة وشعباً □

أمنياً واقتصادياً، لا يمكن التكهن بنتائجه على المدنيين القريب والبعيد مع قرب عملية استعادة السيطرة على مدينة الموصل، حيث تشارك فيها قوات البيشمركة بمختلف صنوفها القتالية.

وكذلك الصعيد السياسي الذي هو محور بقية الصعيد الأخرى، لا زال الانقسام بمثابة معول هدم للجدار المجتمعي الكوردستاني، وهذا الانقسام عمقه تعطيل البرلمان وإقالة وزراء من الائتلاف الحكومي، وقد استعرضنا حيثياته في تقارير إخبارية سابقة لـ(الحوار).

ويزيد المشهد السياسي تعقيداً أيضاً الانشقاق الحاصل في صفوف قيادات (الاتحاد الوطني) وعلى الطرف الآخر تمسك (الديمقراطي الكوردستاني) بسياساته الإدارية المتصلبة، وفقاً لمراقبين.